

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٦٤

الأربعاء ٢ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي بودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان





12-32729 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٢، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفيرة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، على اضطلاعها بمهام رئيسة مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأنا متأكد بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعبر عن تقديري الكبير للسفيرة رايس ووفد بلدها على المهارة الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/279، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً.

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالتوجه إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، وأشكركم على كلماتكم الرقيقة عن رئاستنا للمجلس الشهر الماضي. ونتطلع بشدة للعمل معكم.

ترحب الولايات المتحدة بالقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي اعتمد اليوم، ويؤكد دعم مجلس الأمن دعماً قوياً بالإجماع لخارطة الطريق لإحلال السلام بين السودان وجنوب السودان، على النحو الذي صاغها عليه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن الصراع الحالي بين السودان وجنوب السودان على وشك أن يتحول إلى حرب كاملة النطاق ومستمرة. وهو يشكل تهديداً آنياً وواضحاً للسلم والأمن الدوليين. وكلا البلدين على وشك العودة إلى فظائع الماضي، والتهديد بأن يجرا المنطقة كلها معهما. وتفادياً لدمار ومعاناة يجلان عن الوصف، يجب أن يتوقف القتال، وأن يتوقف الآن.

لم يبدأ هذا الصراع في الأسبوع الماضي، ولا الشهر الماضي، ولا السنة الماضية. فالتوترات التي تكمن خلف هذا الصراع لها جذور طويلة، تمتد أحدثها إلى المسائل المعلقة من اتفاق السلام الشامل.

على مدى شهور، ظل مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وحكومتي وآخرون كُثر في المجتمع الدولي يبعثون بتحذيرات قوية إلى الطرفين تدعوهما إلى حل هذه المسائل سلمياً. وحتى الآن، لم يستجب الطرفان. خلال تاريخ هذا الصراع، كانت هناك سلسلة طويلة من الوعود المقدمة والوعود المُخلَفَة، وكما يشير إلى ذلك هذا القرار، فإننا سنحكم على الطرفين من أعمالهما، وليس فقط كلامهما. وبهذا التصويت، يكون المجلس قد فرض بصورة واضحة مواعيد نهائية محددة للقيام بأعمال ملموسة، بما يتماشى مع قرار الاتحاد الأفريقي.

يتعين على هذا المجلس، وخصوصا أولئك الأعضاء الذين لديهم تأثير خاص، بما في ذلك بلدي، مواصلة الضغط على الطرفين من أجل تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي، من خلال إنهاء الأعمال العدائية ووقف الهجمات والتحركات عبر الحدود، ووقف القصف الجوي وسحب جميع قواهما من المناطق الحدودية، بما في ذلك أبيي، وتفعيل الآليات اللازمة لأمن الحدود، ووقف الدعم المقدم للجماعات المتمردة التي تعمل ضد الدولة الأخرى. ومن الضروري أيضا أن يعود الطرفان فورا إلى مائدة المفاوضات تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الحرجة العالقة.

إننا ندعم خطط الاتحاد الأفريقي المتضمنة السفر إلى الخرطوم وجوبا، خلال الأيام القادمة، من أجل الشروع في العملية. وهذه في نهاية المطاف هي الطريقة الوحيدة لتلافي تواصل الصراع. وإذا لم يتخذ الطرفان تلك الخطوات على وجه السرعة، فإن المجلس موحد فيما يخص تصميمه على مساءلة كلا الطرفين. ونحن على أهبة الاستعداد لفرض جزاءات بموجب الفصل السابع، على أحد الطرفين أو كليهما، وفق ما تقتضيه الضرورة.

يأمر القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) أيضا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال، بالعودة إلى مائدة المفاوضات، بغية حل المسائل الأمنية والسياسية العالقة، التي تغذي بشكل أساسي النزاع الحالي، ويحث حكومة السودان بقوة على قبول المقترح الثلاثي، والسماح فورا بوصول الإغاثة الإنسانية التي توجد حاجة ماسة لها، إلى جميع المناطق المتضررة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وإذا لم يقوما بذلك، فسيموت عدد إضافي لا يعد ولا يحصى من آلاف الضحايا بدون داع.

إن الولايات المتحدة ترحب بإعلان جنوب السودان تنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي والتقيد بقرارات مجلس الأمن. ونرحب بنيته وتصميمه المعلنين سحب قوات الشرطة التابعة له من أبيي. ويتعين على حكومة السودان توضيح بيانها اليوم لتشير إلى قبولها خارطة طريق الاتحاد الأفريقي دون شروط.

إن التقارير التي تفيد عن استمرار السودان في حملة القصف الفتاكة لجنوب السودان، والتي وثقتها مرة أخرى مباشرة على صدر الصفحة الأولى جريدة ”واشنطن بوست“ الصادرة اليوم، مثيرة للجزع الشديد ومقلقة للغاية، خصوصا في أعقاب الخطوات التي خطاها جنوب السودان مؤخرا من أجل إحلال السلام. ويتعين على حكومة السودان أن توقف فورا الهجمات الحدودية، خصوصا القصف الجوي الذي قضى على العشرات من المدنيين. ويتعين كذلك على جنوب السودان الإحجام عن أي عمل

انتقامي، وخصوصا القيام بأية هجمات إضافية عبر الحدود. لقد كان احتلال هجليج غير قانوني وغير مقبول ويتعين ألا يتكرر.

أخيرا، تدعو الولايات المتحدة الطرفين إلى التنفيذ الكامل لجميع عناصر بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي دون إبطاء، بدءا بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. إذا لم يقم الطرفان أو أحدهما بذلك، فالمجلس على أهبة الاستعداد لاتخاذ إجراء وفرض عقوبات.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تابعت الصين عن كثب الحالة في السودان وجنوب السودان، وظل يساورها قلق عميق جراء تدهور العلاقات بين البلدين مؤخرا. ونأمل أن يواصل البلدان سلوك طريق السلام، وينهيا فورا جميع الأعمال العدائية والعنف، ويحترم كل طرف سيادة الطرف الآخر وسلامته الإقليمية بشكل تام، ويستعيدا السلم والاستقرار على طول حدودهما في أقرب وقت ممكن. ونأمل في تنفيذهما الكامل للاتفاقات القائمة بحسن نية، وحل المسائل العالقة عبر الحوار والمفاوضات، وبذل جهد مشترك من أجل إرساء علاقات صداقة وحسن جوار تقوم على المساواة والثقة المتبادلة والمصالح المتبادلة.

ارتأت الصين دائما أن على المجتمع الدولي اتخاذ موقف موضوعي ومحايد ومتوازن بشأن مسألة السودان وجنوب السودان، وتلافي الانحياز إلى أحد الطرفين، أو فرض ضغط غير متوازن على الطرفين، والإحجام عن التدخل في جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات والبلدان الأخرى في المنطقة. إننا حذرون للغاية على الدوام بخصوص استخدام الجزاءات أو التهديد باستخدامها.

في هذه الأثناء، ارتأت الصين على الدوام بأن المشاكل الأفريقية يتعين أن يحلها الأفارقة باستخدام الوسائل الأفريقية. إننا نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وندعمها، من أجل تعزيز تسوية المشاكل القائمة بين السودان وجنوب السودان، ونرحب باعتماد الاتحاد الأفريقي لخارطة الطريق في ذلك الصدد. ونأمل أن يتعاون السودان وجنوب السودان بنشاط مع جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي، ويتخذا خطوات عملية لتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي، والسعي إلى التوصل إلى حل مبكر وملائم للمسائل ذات الصلة.

صوتت الصين مؤيدة القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) قبل لحظات، آخذة بعين الاعتبار موقف الاتحاد الأفريقي ومطالبه فيما يخص الحالة في السودان وجنوب السودان. وستواصل الصين الاضطلاع بدور إيجابي وبناء، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، فيما يتعلق بتعزيز التسوية السليمة للمسائل بين السودان وجنوب السودان.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يساور جنوب أفريقيا قلق بالغ جراء النزاع المتصاعد بين السودان وجنوب السودان. وقد أضر هذا التصعيد بشكل بالغ العلاقات بين البلدين وجعلهما على شفير الحرب. ومن الواضح عدم وجود خيار عسكري لحل المسائل والخلافات القائمة بين السودان وجنوب السودان. ويتمثل ما هو مطلوب بدلا من ذلك في توفر الإرادة السياسية لدى الطرفين لاستكمال المفاوضات، والالتزام بإقامة دولتين قابلتين للحياة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وتحترم كل منهما سيادة الدولة الأخرى وسلامتها الإقليمية.

من أجل تحقيق ذلك الهدف، اجتمع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى وزاري، واعتمد بيانا في ٢٤ نيسان/أبريل يقدم خارطة طريق واضحة تدعو الطرفين لوقف الأعمال العدائية والالتزام على نحو غير مشروط باستئناف المفاوضات، والتوصل إلى اتفاق بشأن المشاكل العالقة في مرحلة ما بعد الانفصال. ودعا مجلس

السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، المجتمع الدولي بشكل عام، ومجلس الأمن بشكل خاص إلى دعم خارطة الطريق هذه وإقرارها، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأطلقت تلك الدعوة من أجل ضمان التزام الطرفين بالعمليات والاتفاقات التي اتفقا عليها سابقا، وحل المسائل العالقة، وبأنه لا يمكن تطبيق تلك التدابير سوى في إطار دعم التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه للنزاع في السودان وجنوب السودان.

إننا راضون على قدرة المجلس اليوم على اتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) بالإجماع، ونأمل أن يزيد ذلك من زخم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مساعدة الطرفين على التخلي عن منطق الحرب، والشروع في عملية مفاوضات بناءة في حدود الأطر الزمنية التي حددت. وندعو الطرفين لقبول خارطة طريق الاتحاد الأفريقي والقرار دون شروط، واستئناف المفاوضات تحت رئاسة الاتحاد الأفريقي، دون إبطاء.

يقع العبء الآن على عاتق القيادة السياسية للسودان وجنوب السودان، من أجل حل جميع المسائل العالقة، مما من شأنه أن يفضي إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين وضمان تمتع شعبي السودان وجنوب السودان، بالسلام والكرامة والديمقراطية والتنمية. لذلك فإننا نحثهما على اغتنام الفرصة، والامتثال الكامل لالتزاماتهما بموجب خارطة طريق الاتحاد الأفريقي، حتى يتمكنا من تنفيذ التزامهما المتمثل في عدم العودة إلى الحرب أبدا، وحل أي خلافات قد تنشأ بالوسائل السلمية حصرا.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، ووفد أذربيجان على توليكما رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. كما أود أن أؤكد لكم تعاون ودعم وفد بلدي الكاملين.

كما أود أن أشكر الممثلة الدائمة للولايات المتحدة ووفد بلدها على رئاستهما البارعة للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

تشكل التطورات الأخيرة التي جرت بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك العمليات العسكرية عبر الحدود، والضرر الذي لحق بالبنية التحتية الاقتصادية، خصوصا مواقع النفط، مصدر قلق بالغ لنا. ويمكن لتلك التطورات تهديد السلم والاستقرار والوصول بالبلدين إلى الحرب. وستكون هذه انتكاسة خطيرة للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – آثار الحرب الأهلية التي استمرت عقودا – التي يتعين على البلد تجاوزها. ولذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى تجنب الحرب وحل المسائل العالقة ذات الصلة باتفاق السلام الشامل سلميا من خلال الحوار السياسي والمفاوضات.

وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، يعكف على تيسير الحوار بين السودان وجنوب السودان منذ بضع سنوات. وعرض الفريق، في الإحاطات الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن، أطرا واقعية وضعها من أجل حل مختلف المسائل العالقة في اتفاق السلام الشامل. وإجراء مفاوضات جدية على أساس هذه الأطر يمكن أن يساعد البلدين ليس في حل هذه القضايا فحسب، ولكن أيضا في بناء علاقة دائمة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل لاستقلالهما ووحدتهما وسلامتهما الإقليمية.

وما فتئت الهند تدعم فريق التنفيذ الرفيع المستوى في جهوده لتيسير المفاوضات بين السودان وجنوب السودان والتوصل إلى حل لجميع القضايا العالقة لكي يتطور الجانبان ويصبحان دولتين تملكان مقومات البقاء وتنعمان بالاستقرار السياسي وتتعايشان في سلام. وتصويتنا مؤيدين للقرار

٢٠٤٦ (٢٠١٢) اليوم يعبر عن دعمنا للجهود التي يبذلها فريق التنفيذ ويتماشى مع الطلب الوارد في بيان الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل. ونأمل أن يعزز اتخاذ القرار جهود الفريق لتيسير تسوية جميع القضايا العالقة والتفاوض بشأنها. ونحث البلدين على وضع حد لجميع الأعمال العدائية بين القوات العسكرية وكذلك تلك التي تشنها مختلف الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة وعلى استئناف المفاوضات دون تأخير تحت رعاية فريق التنفيذ.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت ألمانيا مؤيدة للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، والذي اشتركنا أيضا في تقديمه. وباتخاذ القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وفرض التزامات ملزمة على السودان وجنوب السودان، يبعث المجلس برسالة واضحة لا لبس فيها. فقد شهدت الشهور الأخيرة وصول البلدين إلى حافة الحرب الشاملة. وكان علينا أن نشهد الأحداث في أبيي والصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق ونزاعا حول الحدود والنفط وعمليات قصف جوي وإنشاء الجبهة الثورية السودانية، ومؤخرا، الأحداث في هجليج وما حولها.

إن مسؤولية مجلس الأمن الأساسية هي الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وباتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، فإن المجلس يرد بطريقة مناسبة وفي الوقت المناسب على تهديد واضح للسلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن المجلس يدعم بيان وخريطة طريق الاتحاد الأفريقي، بصفته المنظمة الإقليمية المختصة. وألمانيا تدعم بقوة مبادرة الاتحاد الأفريقي ودوره القيادي في السودان وجنوب السودان.

والقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) يتيح فرصة لهذين البلدين لاستعادة العلاقات السلمية والمسؤولة والمفيدة للطرفين. ويقع على عاتق حكومتي الخرطوم وجوبا الآن اغتنام هذه الفرصة من أجل شعبيهما. وينبغي لمجلس الأمن أن يراقب عن كثب الحالة وامتثال الطرفين للالتزامات الواردة في القرار، وهو سيفعل ذلك.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الاتحاد الروسي اليوم مؤيدا لاتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) في ضوء ضرورة التعامل بسرعة مع الحالة الخطيرة للعلاقات بين السودان وجنوب السودان. وقد استندنا إلى الرأي بأن النص يهدف إلى دعم خريطة الطريق التي اعتمدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل لإدارة الأزمة بين الدولتين.

ومن المعروف أن روسيا تؤيد بشدة حل المشاكل الأفريقية بالاعتماد على مواقف وتقييمات بلدان القارة نفسها ومنظماتها الإقليمية. غير أن شواغلنا لم تنعكس إلا بصورة جزئية في نص القرار. وقد اضطررنا للاستنتاج أن الخلافات بين السودان وجنوب السودان اقتربت من أن تتحول إلى صراع عسكري كبير بعد احتلال قوات جنوب السودان مؤخرا لمنطقة هجليج المنتجة للنفط. ووفقا للمعلومات المتاحة، فإن البنية التحتية للنفط في تلك المنطقة، وهي في غاية الأهمية لاقتصاد السودان، قد دُمرت أو أصبحت غير صالحة للعمل بفعل ذلك الاحتلال. وفي هذا السياق، فإن العبارات الواردة في القرار للترحيب بانسحاب جيش جنوب السودان من هجليج تبدو غير مناسبة. ونعتقد أنه ينبغي إجراء تقييم للأضرار التي حدثت أثناء الاحتلال وتحديد مستوى عادل للتعويض.

ولا يمكن التغاضي أيضا عن استمرار الآلاف من الوحدات المسلحة مما تسمى الجبهة الثورية السودانية في أنشطتها المزعزعة للاستقرار في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق السودانيتين بهدف الإطاحة بالحكومة في الخرطوم عن طريق العنف. وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا

التحالف الجديد للمتمردين يحظى بدعم خارجي كبير. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن أي تدابير يُحتمل أن يتخذها مجلس الأمن مستقبلا بموجب الفقرة ٦ من قرار اليوم لا يمكن تطبيقها على الجوانب التي تمس مسألة تنظيم الحالة في الولايتين السودانيتين المذكورتين آنفا.

وفيما يتعلق بالخطوات المستقبلية التي يمكن أن يتخذها المجلس بخصوص الأزمة في العلاقات بين السودان وجنوب السودان، نود أن نؤكد على أن ترسانة الأدوات السياسية والدبلوماسية لتطبيع الحالة أبعد عن أن تكون مستنفدة. ونحن نعتبر مسار فرض جزاءات خطوة متطرفة للتأثير على الطرفين ونرى أنه ينبغي تقييم فعالية وخصوصية أي جزاءات من هذا القبيل بعناية.

وفي ضوء ذلك، تعتزم روسيا أن تزن بعناية وموضوعية الآثار المترتبة على المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة في تقييم تنفيذ السودان وجنوب السودان للتسوية الواردة في خريطة الطريق. ونعتقد أنه ينبغي للاتحاد الأفريقي وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع له، بقيادة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، السيد ثابو مبيكي، مواصلة جهودهما النشطة للتوسط وأن يظلا الآلية الرئيسية لتطبيع العلاقات بين البلدين. ونحث السودان وجنوب السودان على استئناف عملية التفاوض وحل جميع القضايا المتنازع عليها بالوسائل السلمية.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): خلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا بقلق كبير التدهور التدريجي في العلاقات بين السودان وجنوب السودان نتيجة مواجهة متصاعدة استمرت في النمو، والتي تُظهر غياب الثقة المتبادلة وعدم قدرة أي من الطرفين على حل خلافاتهما من خلال الحوار والتفاوض. ومن المؤسف حقا أن تكون الخطوات الأولى لجمهورية جنوب السودان حديثة الولادة على طريق الحرب والعداوة وليس على طريق التعاون والمصالحة وبذل جهود مشتركة مع جارتها في السعي إلى تحقيق التنمية والازدهار. وكولومبيا مقتنعة بأن استخدام الوسائل السلمية والامتثال الصارم للقانون الدولي هما السبيل الوحيد لحل التراعات بين هاتين الدولتين، إلى جانب الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين.

لقد صوت بلدي مؤيدا للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) من أجل إظهار دعمنا الثابت والكامل لخريطة الطريق وغيرها من التدابير التي اعتمدها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيانه المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل، والذي حدد خطوات ملموسة ينبغي أن يتخذها البلدان من أجل إنهاء الأعمال العدائية والحد من التوتر والعودة إلى مسار الحوار والتفاوض والتركيز على إيجاد حل نهائي للقضايا العالقة. ومن المهم للغاية أن يستعيد الطرفان روح التوافق والإرادة السياسية اللتين جعلتا توقيع اتفاق السلام الشامل أمرا ممكنا واللتين من شأنهما جعل كل منهما قابلا للمساءلة أمام مواطنيه فيما يتعلق بالسلام والامتثال للإطار الزمني لتنفيذ الخطوات المنصوص عليها في بيان الاتحاد الأفريقي والقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

وباتخاذ هذا القرار، لا يستجيب المجلس لطلبات الاتحاد الأفريقي فحسب، ولكنه يشير بوضوح أيضا إلى عزمه الراسخ على منع استمرار تدهور الحالة. ومن المهم للغاية أن نلقى تعاونا من السلطات في كلا البلدين؛ ونحن بحاجة إلى مؤشرات حقيقية على التزامهما، تنعكس في اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة مشاكل الجانبين، لا سيما في مجال الأمن.

يجب على السودان وجنوب السودان بناء علاقة على أساس من التعاون، وعلى أن يشكل فيها بقاء الدولتين

وأمنـهما ورخاؤهمـا المبـادئ الأساسـية للتعـايش الـسلمي فيما بينهما. ويقتضي ذلك أن تكف كلتاهما عن استخدام القوة، وأن تلتزما باحترام سيادة واستقلال ووحدة إحداهما الأخرى وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن إقامة علاقتهما وفقا لمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى، والتعاون الإقليمي.

ويجب أن تتعهد كلتا الدولتين بالكف عن تقديم أي نوع من الدعم المباشر أو غير المباشر للجماعات المسلحة في أراضي الطرف الآخر، وهو ما يحدث الآن. ويجب عليهما وقف عمليات القصف الجوي في المناطق الحدودية لكلتيهما فوراً، مع التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة في ٢٠ و ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، بالإضافة إلى الموافقة على التعاون مع الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بشأن توصيات تتعلق بالسودان، بغية إحراز تقدم في المفاوضات الموضوعية بشأن المجالات الأربعة الواردة في القرار والبلاغ الصادر عن الاتحاد الأفريقي بدعم من رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وترى كولومبيا أن المجلس قد اتخذ، باعتماده للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، إجراءات حاسمة لدعم قوات الاتحاد الأفريقي الساعية لاغتنام الفرصة المتاحة لاستعادة السلام. ونحن على ثقة من أن السلطات في السودان وجنوب السودان سوف تستجيب بروح من المسؤولية التي تحتّمها الظروف الراهنة.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). لقد بذل الاتحاد الأفريقي قصارى جهده في الأسابيع القليلة الماضية، ليس لمنع تصعيد الصراع الحالي بين السودان وجنوب السودان فحسب، بل أيضا لتمكين استئناف المفاوضات بين الدولتين – تحت رعاية الرئيس مبيكي – بشأن قضايا اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ التي لا تزال عالقة، في أقرب وقت ممكن.

وفي ذلك السياق، فقد أقر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماع عقده على المستوى الوزاري، خطة عمل بشأن السودان وجنوب السودان، ترمي إلى الخروج من الأزمة الحالية وفق مواعيد نهائية واضحة. وعقب ذلك، طلب الاتحاد الأفريقي من مجلس الأمن الموافقة على الخطة.

وقد وافق جميع أعضاء مجلس الأمن بالإجماع على أنه ينبغي للمجلس الاستجابة لذلك الطلب. وبفضل تصويت اليوم، فقد أصبحت لخطة العمل هذه سلطة قرار يتخذه المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق، على نحو ما يريد الاتحاد الأفريقي. ويؤكد المجلس بذلك القرار أنه يتوقع أن يسرع السودان وجنوب السودان إلى إنهاء الأعمال العدائية بينهما فوراً، وإقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود المشتركة بينهما، وسحب قواتهما من المنطقة المتنازع عليها في أبيي. ويجب على كلتيهما العودة إلى طاولة المفاوضات على وجه السرعة، حتى يصبح ممكناً تسوية المسائل العالقة من اتفاق السلام الشامل في غضون ثلاثة أشهر.

وعلى نحو ما أراد جميع أعضاء المجلس، فقد نص القرار على طريق واضح للخروج من الأزمة الراهنة. وعلى الأطراف السودانية أن تنفذ فورا مطالب مجلس الأمن.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، ووفد أذربيجان على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. وأتمنى لكم النجاح الكبير في تنفيذ أعمال المجلس. وأود أيضا أن أكرر شكري الحار للسفيرة سوزان رايس ولوفد الولايات المتحدة على عملهما الرائع

للغاية في رئاسة المجلس للشهر الماضي، الذي كان حافلا جداً بالعمل.

ترحب توغو باتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) اليوم بشأن الحالة بين السودان وجنوب السودان، الذي ينص على اتخاذ تدابير عاجلة لاستعادة السلام الدائم والأمن لكلا البلدين الشقيقين. وفي الواقع، فقد تعيّن على المجلس – بعد البيانات العديدة التي أدلي بها أمامه في أعقاب تصاعد العنف في العلاقات بين السودان وجنوب السودان في الآونة الأخيرة، والبلاغ الصادر بشأن المقرر الذي اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي حثّ كلا البلدين على التوصل إلى حل سلمي للمسائل الخلافية بينهما – أن يعتمد المجلس على الفور موقفا حازما في ضوء تلك الحالة التي تهدد السلم والأمن في المنطقة.

ويرى بلدي أنه لا يمكن التوصل إلى حل ناجع لمختلف المنازعات القائمة بين السودان وجنوب السودان إلا عبر الحوار والتفاوض. وقد أشار مجلس الأمن للتو إلى ذلك الطريق على نحو محدد لكلا البلدين، بتأييده لخريطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الأفريقي.

وترحب توغو بالقرار الذي اتخذه جنوب السودان فيما يتعلق بسحب قواته من هجليج، فضلاً عن التزامه بفعل الشيء نفسه في أبيي. ويحث بلدي جمهورية السودان على أن تحذو الحذو ذاته، وأن توقف عمليات القصف الجوي. وتحث توغو كلا البلدين على استئناف المفاوضات في مناخ سلمي وهادئ، تحت رعاية الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ برئاسة الرئيس مبيكي، وبدعم من رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ولا يزال بلدي مقتنعا بأن مسار المفاوضات يبقى السبيل الوحيد لتحقيق تسوية دائمة للمسائل الحيوية مثل النفط، وأوضاع مواطني كلا البلدين، والحالة القائمة في المناطق الحدودية، وترسيم الحدود والوضع النهائي لمنطقة أبيي. ولذلك السبب تناشد توغو مرة أخرى السودان وجنوب السودان ألا يدخرا جهدا في الامتناع عن المواجهة، وإجراء مفاوضات بحسن نية من أجل حل المسائل الخلافية بينهما، وفقا لخريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي.

السيد لوليشكي (المغرب): أبدأ أولاً بالتهنئة لكم ولبقية أعضاء وفد أذربيجان الشقيق على تقلدكم رئاسة مهام المجلس لهذا الشهر، معبرين عن استعدادنا التام للتعاون معكم. كما أعبر عن تقديرنا للسفيرة سوزان رايس على الرئاسة المتميزة والناجحة للمجلس خلال الشهر المنصرم.

لقد صوتت المملكة المغربية لصالح القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) لأنه يدعو أساساً حكومتي السودان وجنوب السودان إلى الوقف الفوري للمواجهات، والالتزام التام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة بينهما، والاحترام المتبادل لسيادة كلتاهما وسلامة أراضيهما.

وفي ذلك الصدد، يثمّن المغرب قرار السلطات السودانية بالموافقة مبدئيا على خطة الطريق المقترحة لحل الخلافات العالقة بين البلدين. ونظراً لقناعة المغرب الراسخة بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان في هذه المرحلة إعطاء الأولوية للحوار والمفاوضات وحث الطرفين عن الامتناع عن تقديم أي دعم للجماعات المسلحة التي تستهدف الوحدة الترابية للطرف الآخر، كما نشجعهما – بمساعدة جميع الشركاء والوسطاء الدوليين – على حل قضايا الجوار العالقة بينهما والاتفاق على حل سياسي شامل يعيد الثقة بين البلدين الجارين، ويهدف إلى بناء مستقبل مشترك مبني على التعايش والتعاون والتكامل بينهما.

أود في هذه المناسبة التذكير بالموقف المبدئي للمغرب الذي يرجح دائما مبدأ الحوار والتفاوض، ويستبعد الحلول

المفروضة أو اللجوء إلى العقوبات إلا إذا اقتضت الضرورة الملحة ذلك. وتجسيدا للتكامل والانسجام الذي يتبع قرارات جامعة الدول العربية وقرارات هذا المجلس، لا يفوتني أن أستحضر قرار الجامعة العربية الصادر في دورتها العادية في ٢٦ نيسان/أبريل، الذي ندد بقوة بالاعتداء على هجليج، ودعا إلى احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه، كما طالب نفس القرار، قرار الجامعة العربية، الطرفين بحل نزاعاتهما بالطرق السلمية بواسطة المفاوضات، وأكد من جديد استعداد الجامعة العربية لمساندة جهود الوساطة الأفريقية. وأخيرا، كما ورد في قرار مجلس الأمن، فإن الجامعة العربية اقترحت تشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق لحصر وتحديد حجم الخسائر والأضرار الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن العدوان على هجليج.

السيد برهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود، بداية، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. ولكم أن تطمئنوا، سيدي الرئيس، إلى دعمنا الكامل لكم خلال هذا الشهر. كما أود أن أعرب عن شكرنا وتهنئتنا للسفيرة رايس ووفد الولايات المتحدة الأمريكية على رئاستهم الناجحة في نيسان/أبريل.

في الأسابيع الأخيرة، أعرب المجلس عن انزعاجه العميق والمتزايد إزاء النزاع المتصاعد بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك تحركات القوات والاستيلاء على الأراضي، ودعم القوات التي تعمل بالوكالة وعمليات القصف الجوي - وهي حالة وصفها المجلس عن حق بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين.

لقد أثبت المجلس باتخاذه القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، تصميمه على أن النزاع يجب أن ينتهي. ومنح تأييده الكامل لخريطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل. ومع إلقاء الثقل الكامل لسلطته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أنشأ التزامات ملزمة على كل من السودان وجنوب السودان بوقف إطلاق النار واتباع المسار الذي حدده الاتحاد الأفريقي لإعادة إرساء السلام الشامل والعادل والدائم بين بلديهما.

إن اعتماد القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) يعني أيضا أن على كل من حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال التزامات ملزمة بتسوية النزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، في السودان، الذي كلف شعبهم الكثير من المعاناة والتشرد.

وكما يوضح القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) بجلاء، على السودان وجنوب السودان والحركة الشعبية - الشمال الوفاء بالكامل بالتزاماتهم المنصوص عليها في القرار أو مواجهة عواقب عدم الامتثال. وتأمل المملكة المتحدة، مع اتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، أن يختار السودان وجنوب السودان السلام والاستقرار والازدهار الذي تمس حاجة شعبيهما إليها ويستحقانها.

أوضح فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، يدعمه مجلس الأمن، أنه على استعداد لمساعدتهما على اتخاذ ذلك الخيار وجعله ملزما للأجيال المقبلة. وتعرب المملكة المتحدة عن امتنانها العميق للفريق على عمله، وتتطلع إلى مستقبل أفضل لشعبي السودان وجنوب السودان بأكملهما.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أكرر تهانينا لكم، سيدي الرئيس، ووفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، والإعراب عن تقديرنا للسفيرة رايس ووفد الولايات المتحدة الأمريكية على عملهم في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إن تدهور الحالة بين السودان وجنوب السودان في الأسابيع والشهور الأخيرة يشكل مصدرا للقلق البالغ.

تنطوي الحالة على أبعاد خطيرة مع احتلال هجليج. ولذلك كان من الملح أن يضطلع المجتمع الدولي بدوره لمنع المزيد من التصعيد وتشجيع البلدين على العودة إلى طريق الحوار والسلام. ويحق للمجلس اتخاذ إجراءات دعما للجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ونحن سعداء لاعتماد القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) بالإجماع اليوم.

لقد صوتت باكستان لصالح القرار كتعبير عن الدعم للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لحل جميع القضايا العالقة والخلافية بين السودان وجنوب السودان، واستجابة لطلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تقديم الدعم، وفقا لبيانه الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل. لقد دأبنا دائما على دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، وسنواصل هذا الدعم. يستند دعمنا المبدئي إلى الاعتراف بمحورية دور الاتحاد الأفريقي في تسوية المسائل المتعلقة بأفريقيا.

إن أقوالنا تضاهي أفعالنا. يتضح التزام باكستان العميق والتاريخي بالسلام والأمن في أفريقيا من دورنا المستمر في تسوية النزاعات وجهود بناء السلام في القارة، وفي بعثات حفظ سلام. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بدور بناء في معالجة الحالة بين السودان وجنوب السودان وأن يقف متحدا وراء الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

يظل الهدف العام هو التسوية السلمية للحالة. ينبغي للمجلس أن يكون حذرا بشأن التهديد بالجزاءات أو استخدامها. بيد أننا، نأسف لأنه، على الرغم من الرسالة الواضحة التي بعثها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فقد اختار بعض أعضاء المجلس انتهاج مسار يهدد بإحداث انقسامات داخل المجلس. نحن نأسف لأن مقترحات عدة كانت تتفق بوضوح مع بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لم تدرج في مشروع القرار، وأن البيان جرى تفسيره وتطبيقه بصورة انتقائية.

يتعين على المجلس أن يكون شفافا ومتسقا، من حيث كل من دعمه لإجراءات الاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بالحالات في القارة الأفريقية، واستجابته لنداءات تقديم الدعم في حالات محددة. إن الميل نحو الاستجابة بصورة انتقائية للاتحاد الأفريقي على أساس من النفعية والحسابات السياسية الضيقة لن تؤدي إلى تقويض عمل الاتحاد الأفريقي فحسب، بل وتقويض هدف السلام والأمن في القارة.

ونكرر مجددا دعمنا للاتحاد الأفريقي والعمل الممتاز الذي يقوم به فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس مبيكي. ونأمل أن يؤدي قرار اليوم إلى النهوض بأهداف السلام والاستقرار في كل من السودان وجنوب السودان. وندعو كل من البلدين الصديقين إلى تحمل مسؤولياتهما، والوفاء بالتزاماتهما ومساعدتنا على أن نمد يد المساعدة إليهما لإيجاد حل سلمي لجميع القضايا انطلاقا من روح حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل والاحترام التام لسيادتهما وسلامة أراضيهما.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تنضم غواتيمالا إلى توافق الآراء لصالح القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). طوال شهور الآن، لاحظنا بقلق متزايد المسار التصادمي بين السودان وجنوب السودان، في انتهاك لروح ونص اتفاق السلام الشامل الذي وقعه البلدان. نحن مقتنعون بأن كلا الطرفين يتحمل نصيبا من المسؤولية في سلسلة من الأعمال اللامنطقية، التي جرى القيام بها على حساب مصالح كل من الطرفين، وتنذر بتزايد خطر استئناف النزاع المسلح الذي اعتقدنا في تموز/يوليه ٢٠١١ أنه انتهى.

وبالتصويت لصالح القرار، لم نكن نستجيب فحسب للنداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي، ولكننا نؤدي أيضا

الدور الذي أناطه بنا ميثاق الأمم المتحدة إذ ليس بوسع أحد إنكار أن السلم والأمن الدوليين في خطر. نحن نثق أنه، باتخاذ قرار اليوم، فإن السلام بين السودان وجنوب السودان سيغتنم الفرصة الجديدة لتنفيذ جميع عناصر اتفاق السلام الشامل.

ونرحب بأن مجلس الأمن انضم، مرة أخرى، إلى الاتحاد الأفريقي وخريطة الطريق التي وضعها من أجل السلام بين السودان وجنوب السودان.

ويمكننا ذلك من مساندة شعبي وحكومتي السودان وجنوب السودان في عملية تحقيق السلام الوطيد والدائم في إطار التعاون بين البلدين.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أنا أيضا أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة، مؤكدا لكم كامل تعاوننا. وأشكر السفيرة سوزان رايس وجميع أفراد الوفد الأمريكي على رئاستهم الناجحة للغاية.

يساور البرتغال بالغ القلق إزاء الحالة في السودان وجنوب السودان. وقد دعمنا القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) وصوتنا مؤيدين له، بحكم اقتناعنا التام بأن المجلس يتحمل المسؤولية الأساسية عن الاستجابة لهذه الظروف واتخاذ إجراء في ظلها، وفي أعقاب المقرر الذي اتخذها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل. ونحث الطرفين الجالسين حول هذه الطاولة معنا اليوم على الاستجابة الفورية لمطالب المجلس والاتحاد الأفريقي، والوفاء بالشروط الواردة في القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وهي وقف جميع الأعمال العدائية والعودة إلى المفاوضات تحت إشراف الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ.

كما نود أن نشدد على ما نوليه من أهمية للفقرتين ٤ و ٧ من القرار، بشأن مسألتي المساعدات الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أذربيجان.

لقد صوتت أذربيجان مؤيدة للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، على أساس الفهم بأنه سيسهم في وقف جميع الأعمال العدائية، والتخفيف من حدة التوتر الحالي بين السودان وجنوب السودان، وتيسير استئناف المفاوضات بين الدولتين بشأن المسائل المتبقية من اتفاق السلام الشامل وتطبيع علاقاتهما. ونحيط علما بالالتزام العميق لمجلس الأمن برؤية السودان وجنوب السودان يصبحان دولتين مزدهرتين اقتصاديا، تعيشان جنبا إلى جنب في جو من السلام والأمن والاستقرار.

وتؤيد أذربيجان جهود الاتحاد الأفريقي وفريقه الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. ومن الأهمية بمكان أن يكون القرار المتخذ للتو مستندا بصورة كبيرة إلى مقرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ومن المهم أن القرار يؤكد مجددا الالتزام القوي لمجلس الأمن بسيادة السودان وجنوب السودان واستقلالهما ووحدتهما وسلامة أراضيهما، وأنه يذكر بأهمية مبادئ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وحسن الجوار، وعدم التدخل، والتعاون الإقليمي.

وإذ يدين مجلس الأمن أحداث العنف المتكررة عبر الحدود بين الدولتين، لا سيما الاستيلاء على هجليج في السودان واحتلالها العسكري وتقديم الدعم للقوات المقاتلة بالوكالة والجماعات المسلحة، فإنه يؤكد مجددا، من جملة أمور، المبدأ الراسخ لعدم جواز استخدام القوة للاستحواذ على الأراضي، ويوضح أن هذه الإجراءات غير قانونية وغير مقبولة ولا يمكن تبريرها مهما كانت الظروف.

وترحب أذربيجان بالتطورات التي أفضت إلى إنهاء احتلال هجليج، وتشدد على أهمية معالجة جميع عواقب ذلك

الفعل غير المشروع دولياً. وفي ذلك السياق، ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لمعالجة دعوة المجلس إلى جهد محايد لتقصي الحقائق لتقييم الخسائر والأضرار الاقتصادية والإنسانية، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بمرافق النفط وغيرها من الهياكل الأساسية الرئيسية الأخرى، في هجليج والمناطق المحيطة بها.

ويشدد مجلس الأمن على أنه لا يمكن حل النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بالوسائل العسكرية. وتلك الرسالة الواضحة، من جملة أمور، تثني عن نشاط الجماعات المتمردة في تلك الولايتين، وعن تقديم أي دعم لها. ولهذه التدابير والاهتمام المتزايد بالمسألة، بدعم من مجلس الأمن بموجب القرار الذي اتخذه للتو، أهمية خاصة بغية إنهاء العنف ومنع الانتهاكات الجسيمة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دينق ألور كول (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ ممثل أذربيجان على توليه لرئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لاستجابة مجلس الأمن على نحو سريع للطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي لاعتماد وتعزيز مقرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بشأن السودان وجنوب السودان، الصادر في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وباسم حكومة بلدي، أود أن أعرب رسميا عن تقديري لاتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، مؤكدا التزامنا الرسمي بالامتثال لما نص عليه من أحكام.

ويشرفني أن أؤكد مجددا أن حكومة بلدي، امتثالا لمقررات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والبيان الرئاسي لمجلس الأمن، وفي إطار التزامنا بالسلام، أمرت بسحب جميع أفراد قوة الشرطة لدينا من منطقة أبيي في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونتوقع أن يبذل المجتمع الدولي جهودا لكفالة الانسحاب الفوري والكامل للقوات المسلحة التابعة للسودان من منطقة أبيي.

وعلى نحو ما أقره الاتحاد الأفريقي رسميا، فإن حكومة بلدي ملتزمة فعلا بإنهاء الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات تحت إشراف الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ. ونحن نرحب بمقرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتزام مجلس الأمن بتحسين عملية المفاوضات التي يقودها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، من خلال المشاركة الفعالة للأمم المتحدة، ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الدوليين الآخرين.

ونناشد الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن يحشدوا على وجه الاستعجال المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين مما يقوم به السودان من عمليات متواصلة للقصف الجوي والغارات الأرضية في الولايات الشمالية لجنوب السودان، ولعشرات الآلاف من المدنيين الذين شردهم اجتياح القوات المسلحة التابعة للسودان لمنطقة أبيي واحتلالها في ٢٠ أيار/مايو.

ومرة أخرى، نود أن نشكر مجلس الأمن على اتخاذ هذا القرار، مؤكدين مجددا التزامنا بالامتثال لأحكامه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان

السيد عصمان (السودان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أزجي لكم التهنئة الصادقة لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ومنذ انضمامكم للمجلس، أثبتم أنكم أهل للعضوية، وموضوعيتكم لم يدانيها شك، ووقوفكم مع قيم الحق

والعدالة هي الصفات التي يحتاجها المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. لكم التحية ونتمنى لكم النجاح والتوفيق.

كما أرجوا أن أحيي جميع أعضاء مجلس الأمن من الذين أصروا على أن يتضمن هذا القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الشجب والاستنكار للعدوان على مدينة هجليج السودانية، وما جاورها من مناطق بواسطة القوات المسلحة لدولة جنوب السودان، ووصفه بما يستحق بأنه عدوان وانتهاك لسيادة دولة وتعد على وحدة أراضيها بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة وكل الأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول. كما نود أن نشكر أولئك الأعضاء مرة أخرى لوقوفهم مع الحق والمطالبة بإجراء تحقيق وتقصي للحقائق فيما يتعلق بالدمار الكبير الذي سببته قوات الحركة الشعبية المعتدية لهجليج.

يود وفد السودان أن يشيد بدور الاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن الإقليمي وأن ما قام به من جهد في اتفاقيتي أبوجا والدوحة بشأن دارفور ما هو إلا خير شاهد على ذلك. وفي هذا السياق فإننا نرى أن بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يؤكد ويعيد الثقة في دور الفريق الأفريقي الرفيع المستوى بقيادة السيد ثابو مبيكي للتوسط لتسوية المسائل العالقة بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان. ونثق في أن الفريق الأفريقي سيستمر في تقديم تقاريره في مفوضية الاتحاد الأفريقي ونؤكد على أهمية إبقاء معالجة النزاع بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان في البيت الأفريقي وتحت رعاية السيد ثابو مبيكي.

في ضوء ما قيل أعلاه، أود أن أوضح أن مسؤوليتنا الوطنية لإرساء دعائم السلام في البلد وكذلك مسؤوليتنا الإقليمية والدولية في الإسهام في صيانة الأمن والسلم الدوليين تملي علينا إبراز الملاحظات التالية.

أولا، إن تحقيق السلام بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان لن يتأتى إلا بإيقاف كافة أشكال الدعم والإيواء للمجموعات المتمردة والمسلحة التي تحتضنها دولة جنوب السودان. ويلاحظ في هذا الصدد أن القرار الذي تم تبنيه لم يحدد إطارا زمنيا لحسم هذا الجانب خلافا لما نص عليه من قيود زمنية بشأن الموضوعات الأخرى التي نرى أنها أيضا ضيقة وغير عملية.

ثانيا، يلاحظ أن القرار قد أغفل حقيقة العدوان المستمر من قبل دولة جنوب السودان على السودان وخير شاهد على ذلك تصريحات كبار المسؤولين من دولة جنوب السودان بالتهديد للعودة لاحتلال هجليج. كما أن تواجد الفرقتين التاسعة والعاشرة التابعتين للجيش الشعبي لدولة جنوب السودان داخل أراضي السودان في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق هو خير شاهد أيضا على انتهاك حرمة ووحدة أراضي جمهورية السودان.

ثالثا، فيما يتعلق بالحديث عن القصف الجوي، نود أن نذكر بأهمية تحري الدقة في ضوء وجود قوات مسلحة من دولة جنوب السودان داخل أراضي السودان على النحو الذي أوردناه بصورة مفصلة في رسالتنا لمجلسكم الموقر المؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل. وفي هذا السياق أيضا أود أن أؤكد أن القوات المسلحة السودانية وسلاح الطيران السودان لم يقصفا أي مناطق داخل أراضي دولة جنوب السودان، إلا أنه من حقنا استخدام جميع الوسائل العسكرية داخل أراضينا. أكرر داخل أراضينا فقط لرد أي عدوان بما في ذلك استخدام سلاح الجو الذي لا يوجد قانون يحرم استخدامه لحماية حرمة ووحدة أي أراضي أي دولة تعرضت لخطر.

رابعا، واتساقا مع أعلاه نرى أن تحظى القضايا الأمنية بين الدولتين بالأولوية القصوى في التفاوض والمعالجة كأساس لبحث القضايا الأخرى، أن يتم تقديم بحث هذه القضايا عندما تبدأ المفاوضات.

خامسا، نود أن نشير إلى أن القرار قد أدرج تحت الفصل السابع موضوع ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، على الرغم من عدم مطالبة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإدراجهما تحت الفصل السابع، وإن كان بيانه قد أوردهما خارج خطة الطريقة التي طالب باعتمادها تحت الفصل السابع.

(تكلم بالإنكليزية)

تنتهي خريطة الطريق بالفقرة ١٣، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي طلب الموافقة على خريطة الطريق للمجلس التي تنتهي بالفقرة ١٣.

(واصل بالعربية)

لدي ملاحظة أخيرة وهي أن القرار قد تضمن التهديد بالمادة ٤١ من الميثاق وهي أيضا لم يطالب بها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. لم نر ذلك في بيانه المكتوب وأن أي إدعاء شفوي يجب أن يُراجع مَن نقله إلى مجلس الأمن صحة ذلك، ويتبين المجلس من مصداقية مَن نقل ذلك إلى مجلس الأمن. ولذلك نحن نتحفظ على ما سلف.

وختاما، أؤكد لكم مرة أخرى أن سياستنا تقوم على احترام سيادة الدول وعدم انتهاك أراضيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.